July 2005

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة المالية

الدورة العاشرة بعد المائة

روما، 19-2005/9/23

استخدام الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء

أولا – معلومات أساسية

1 – إن تزايد دور المنظمة في الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث والنزاعات قد أفضى بلجنة البرنامج في المنظمة لاختيار الهدف الاستراتيجي الثالث والمتمثل في الاستعداد والاستجابة الفعالة والمستدامة لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية من أجل إجراء تقييم متعمق، وأبرز التقييم الذي نشر في عام 2002، أن مشروعات الإغاثة الزراعية قد أنجزت على نحو مقبول وقدمت حلولا ملائمة من الناحية الفنية، وأن المنسقين في حالات الطوارئ الذين قدمتهم المنظمة في حالات الطوارئ الكبرى قد اتسموا بالفعالية، ولقوا تقديرا كبيرا من جانب الشركاء الآخرين. بيد أن قدرة المنظمة على الاستفادة من هذه المزايا تعوقها عوامل عديدة تؤثر على سرعة تسليم المدخلات. واستنادا إلى نتائج التقييم، فقد اقترحت إحدى التوصيات الرئيسية للتقييم إنشاء صندوق للاستجابة العاجلة. وتبعا لذلك، فقد وافقت لجنة المالية في المنظمة في دورتها الثانية بعد المائة في مايو/أيار 2003 على إنشاء الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء، ويكون مستواه التمويلي في حدود مليوني دولار، يتم توفيرها من مجتمع الجهات المانحة ومن رصيد حساب استرداد تكاليف التشغيل المباشرة لقسم عمليات الطوارئ والإحياء. كذلك طلبت اللجنة من الأمانة أن تزودها في عام 2004 بأول تقرير عن استخدام الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء.

2 – استعرضت اللجنة في دورتها الثامنة بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2004 استخدام الصندوق وطلبت من الأمانة موافاتها بتقرير عن استخدام هذا الصندوق على أساس سنوي (أنظر الوثيقة CL 127/15).

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على موقع المنظمة: www.fao.org

3 – واستعرض مجلس المنظمة، في دورته السابعة والعشرين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، اقتراح المدير العام الذي يقضي بزيادة التمويل المستهدف للصندوق إلى 20 مليون دولار وإنشاء حساب أمانة للطوارئ ليبلغ مستوى التمويل المستهدف سنويا ما مقداره 80 مليون دولار (أنظر الوثيقة CL 127/22).

4 – وفيما يلي موجز بأسباب إنشاء الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء التي تم شرحها للجنة (أنظر الوثيقة FC 102/14):

- إن تمويل الترتيبات للمشروعات التي تعالج حالات الطوارئ لها متطلبات خاصة، لا سيما التعبئة السريعة للموارد المالية لمواجهة الاحتياجات العاجلة. وإن قسم عمليات الطوارئ والإحياء إنما يستطيع فحسب اتخاذ إجراءات عاجلة محدودة اعتمادا على ميزانيته أو من برنامج التعاون الفني، لكن الأمر قد يستغرق أسابيع أو شهور قبل أن تصبح أموال الجهات المانحة متوافرة.
- وإن الآلية الموجودة حاليا بشأن توقعات وصول الأموال المتعهد بها من جهة مانحة ما والبدء في العمليات تتمثل في طلب سلفة من صندوق الأمم المتحدة المركزي المتجدد لحالات الطوارئ. وهذا يتيح توفير الأموال حالما تتعهد جهة مانحة بتقديم الدعم المالي. وإذا ما كان هناك تأخير، سواء في إيجاد جهة مانحة قادرة على تقديم تعهد بالدعم المالي أو في توفير الاتفاق الرسمي، حتى وإن كان مجتمع الجهات المانحة يعتزم المساعدة، لا تستطيع المنظمة طلب سلفة من صندوق الأمم المتحدة المذكور ومواصلة إجراءات الطوارئ الضرورية.

5 – ويزود الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء المنظمة بالوسائل الملائمة لاتخاذ الإجراءات السريعة الأولية و/أو الإجراءات التكميلية لضمان استمرارية متابعة أنشطة الطوارئ. ويمكّن الصندوق المنظمة من المشاركة منذ البداية في البعثات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتقدير الاحتياجات في أعقاب حدوث أزمة ما، وحتى للإنشاء السريع لوحدة تنسيق الطوارئ بشأن المساعدات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وإعداد إطار برامجي يأخذ في الحسبان أسباب الأزمة وآثارها. كذلك فإن الصندوق الخاص يتيح التوزيع العاجل للمعدات ووسائل النقل الضرورية، كما يقدم سلفة مالية، حالما تتأكد بصورة كتابية مساهمة الجهة المانحة، وذلك لشراء المستلزمات اللازمة لحماية الإنتاج الزراعي أو انطلاقته، وبالتالي توفير ما بين أربعة وستة أسابيع تلزم عادة لتحويل الأموال إلى حساب مصرفي في المنظمة. وهكذا فإن أولئك المزارعين والصيادين المعرضين للكوارث الطبيعية والنزاعات أو المتأثرين بها، فإن استجابة المنظمة وشركائها في الوقت المناسب يمكن أن تبعد شبح أزمة الأمن الغذائي وتحول دون خسارة جديدة في أصول الإنتاج الحيواني وتعزيز استراتيجيات الإنعاش، وبالتالي الحد من الحاجة إلى، أو ضمان، انسحاب سريع من تقديم معونات غذائية أكثر تكلفة، وما يرافق ذلك من مخاطر الاعتماد والتبعية. فعلى سبيل المثال، وفي ضوء الطابع الموسمي للزراعة، لا يوجد هناك عادة إلا فرصة ضيقة للتأكد من أن المزارعين توجد لديهم الإمكانات للحصول على البذور والأدوات غير المكلفة أو إصلاح شبكات الري التالفة، وإلا فسوف يفقدون حصادهم من الأغذية والأعلاف ويتعين عليهم بيع الماشية بأسعار بخسة، الأمر الذي يفضي إلى تفاقم حالة التغذية وتدهورها، وبالتالي يضطرهم إلى

الهجرة. وترتيبا على ذلك، فإنه يلزم توفير معونات غذائية بتكلفة عالية لفترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة، فضلا عن المساعدات الإنسانية الأخرى لتمكين الأسر من البقاء على قيد الحياة حتى الموسم التالي، وإن كان استرداد الاعتماد على الذات يصبح أكثر صعوبة وتكلفة.

ثانيا – توفير الأموال

6 – يعمل الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء وفقا للمادة 6–7 من اللائحة المالية التي تنظم قبول المدير العام للمساهمات الطوعية. وتأثير ذلك يتمثل في أن المصروفات التي تُغطي من موارد هذا الصندوق يجب ألا تسبب التزامات مالية على موارد البرنامج العادي. وهذا يعني أنه ينبغي عدم الموافقة على المصروفات ما لم يتم تغطيتها من أموال متاحة. وهكذا فإن اللائحة المالية والإجراءات المطبقة على إدارة الأموال من خارج الميزانية مستقاة من هذا المبدأ التوجيهي.

7 – وقد وضعت إجراءات لضمان الرصد الملائم والإبلاغ إلى الجهات المانحة. وإن المساهمات المقيدة في حساب الصندوق الخاص تمكّن المنظمة من اتخاذ الإجراءات العاجلة وتنفيذ التمويل بالسلف، بما يتفق والأهداف المقررة للصندوق. ويتضمن هذا الصندوق أربعة أنواع من الحسابات لتسجيل ما يلي:

- المتحصلات من الاشتراكات؛
- السلف مقابل التزامات الجهات المانحة؛
- المبالغ المستردة من مشروع ما إلى الصندوق؛
- الأموال المستخدمة لأغراض غير مقصود تمويلها من جهة مانحة معينة.

8 – إن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء مدرج في الكشوف المالية للمنظمة، ويخضع للتدقيق من جانب المراجع الخارجي. ويتم إعداد تقرير عن الأنشطة الممولة من هذا الصندوق على أساس سنوي، ويقدم هذا التقرير إلى الجهات المانحة المشاركة، كما يقدم إلى الأجهزة الرئاسية.

ثالثا – استخدام الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء

9 – بلغت متحصلات الصندوق منذ إنشائه وحتى 2005/6/30 ما مقداره 18.6 مليون دولار، منها 6.6 مليون دولار مساهمات من جهات مانحة[1] و12 مليون دولار تم تحويلها من حسابات تكاليف التشغيل المباشرة لقسم عمليات

[1] فضلا عن المساهمات المباشرة في الصندوق الخاص، وافقت النرويج على أن جميع الأرصدة غير المصروفة من مشروعاتها يمكن تحويلها إلى هذا الصندوق، وتحاشيا لحدوث مديونية، فقد أبقي على أرصدة ضئيلة في معظم المشروعات. وهكذا فإن تحويل هذه الأرصدة الصغيرة إلى الصندوق بدلا من إعادتها إلى الجهات المانحة يقلل تكاليف التحويلات، سواء على المنظمة أو على الجهات المانحة.

الطوارئ والإحياء. وتود اللجنة التذكير باعترافها بعدم التوازن بين مستوى التمويل المستهدف الأساسي للصندوق وقدره مليوني دولار من جهة، والموارد اللازمة للاستجابة للأزمات من جهة أخرى[2]. واستجابت البلدان المانحة بسخاء لهذا التباين بتقديم مساهمات بلغت أضعاف المبلغ المستهدف أساسا، وإن كانت معظم المساهمات قد خصصت للاستجابة لكارثة تسونامي.

الأموال المقدمة من البلدان الأعضاء	بالدولار الأمريكي
النرويج	340 0873
ألمانيا	303 6871
المملكة المتحدة	113 0001
كندا	454809
مجموع الأعضاء	**566 2286**
الأموال المقدمة من تكاليف التشغيل المباشرة من قسم عمليات الطوارئ والإحياء	12 000 000
مجموع المبالغ المتحصلة حتى 2005/6/30	**566 22818**

الشكل رقم 1

10- وتم تقديم ما مجموعه 14.5 مليون دولار لتمويل الأعمال الميدانية العاجلة، منها 8.7 مليون دولار لا تزال مستحقة ينتظر تحصيلها من أموال الجهات المانحة. وإن جميع الأموال التي أنفقها الصندوق الخاص لا يتوقع استردادها.

السلف	بالدولار الأمريكي
لإنشاء وحدة تنسيق الطوارئ	042 7755
لتقدير الاحتياجات والتنسيق	586 2431
مباشرة للمشروعات الميدانية	877 0077
مجموع السلف	506 02514
الاسترداد	
لإنشاء وحدة تنسيق الطوارئ	74335
لمهام تقدير الاحتياجات	500374
من المشروعات الميدانية	391 0005
مجموع الاسترداد	801 2435
السلف المستحقة في 2005/6/30	**704 7828**

الشكل رقم 2

[2] في عام 2004، طالب نحو 200 مليون شخص بمساعدات خارجية استثنائية بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات. وقد تضاعف عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية ثلاث مرات منذ السبعينات، ويتوقع لهذا العدد أن يزداد بسبب الاحترار العالمي.

وبلغ رصيد الصندوق في 2005/6/30 ما مقداره 9.9 مليون دولار (مجموع الأموال المحصلة ناقصا السلف المستحقة).

11 – واستجابت المنظمة لاحتياجات العديد من حالات الطوارئ في العام الماضي. وفيما يلي توصيف موجز لكل نشاط من هذه الأنشطة.

12 – **كارثة تسونامي**. تسبب الزلزال وأمواج تسونامي في 2004/12/26 في وفاة حوالي 000 300 شخص، ودمرت سبل معيشة ملايين من سكان السواحل والعديد منهم من فقراء الصيادين والمزارعين وأسرهم. واضطلع الصندوق الخاص بدور رئيسي في استجابة المنظمة لحالة الطوارئ لكارثة تسونامي. فقد أتاح هذا الصندوق للمنظمة أن تستجيب بسرعة ومرونة وفقا للاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها المنظمة والحكومات المعنية دونما حاجة إلى إعداد ومناقشة وثائق المشروعات التفصيلية مع الجهات المانحة، وهو ما كان سيؤخر عملية التدخل. وأتاح الصندوق الخاص الإيفاد السريع لبعثات تقدير الاحتياجات وإنشاء وحدات تنسيق الطوارئ والإحياء في كل من إندونيسيا وجزر ملديف وسري لانكا بتزويد الحكومات وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالتوجيهات السياساتية والاستراتيجية والفنية في القضايا المتعلقة بالمصايد والزراعة والغابات وإدارة المساعدات المباشرة كتسليم معدات إصلاح القوارب وأجزاء المحركات لقوارب الصيد وشبكات ومعدات الصيد والبذور والأدوات الزراعية وإصلاح مرافق الري والصرف وتوفير المساعدات الفنية لإعداد وتنفيذ برنامج للطوارئ والإنعاش يشمل تقديم الخبرات لضمان الإحياء السريع لسبل معيشة المجتمعات المحلية، وإحياء النظم الإيكولوجية الساحلية، فضلا عن أشجار المنغروف وسائر الأشجار المحصولية.

13 – **أنفلونزا الطيور**. إن تفشي أمراض الطيور على نطاق واسع منذ أوائل 2004 في إقليم آسيا المطل على المحيط الهادي كان بمثابة إنذار إلى المجتمع الدولي. وقد استجابت المنظمة بتقديم مساعدات عاجلة من خلال مشروعات التعاون الفني الطارئة بعد وقت وجيز من الموجة الأولى من تفشي هذا المرض في أوائل 2004، وقدمت العديد من الجهات المانحة تمويلا إضافيا بمكافحة توسع انتشار هذا الوباء. ونظرا لأن أنفلونزا الطيور لا تزال تمثل خطرا عالميا، فقد عقد في فبراير/شباط 2005 في فيتنام اجتماع إقليمي ثان واتخذت التوصية بوجوب الإسراع في إعداد استراتيجية شاملة لمكافحة هذا المرض على جميع الأصعدة. وتم تخصيص ميزانية قدرها 840 33 دولار من الصندوق الخاص لتمويل بعثات أوفدت إلى كمبوديا وإندونيسيا ولاوس لتصميم استراتيجيات قطرية ومشروعات مقترحة تمهيدا لتمويلها من الجهات المانحة. وهناك اقتراح بتقديم 21 مليون دولار لفائدة إندونيسيا، و4 ملايين دولار لفائدة كمبوديا ولاوس و0.6 مليون دولار لفيتنام و6 ملايين دولار لباكستان. إضافة إلى ذلك هناك، قيد الإعداد، مقترحات مشاريع إقليمية وعالمية تقوم بإعدادها إدارة صحة الحيوان في المنظمة وقسم عمليات الطوارئ والإحياء، وذلك ضمن الإطار العام لمركز الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

14 – **الأزمة الإنسانية في دارفور، السودان**. ازداد عدد النازحين داخليا بسبب النزاعات في دارفور من 000 250 في سبتمبر/أيلول 2003 إلى 2.5 مليون شخص في 2005، فضلا عن 000 200 لاجئ في تشاد المجاورة. وقد تعرقلت

جميع نظم سبل المعيشة، سواء منها المتعلقة بالزراعة أو بالإنتاج الحيواني. وأتاحت سلفة قدمها الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء بمقدار 911 153 دولارا إيفاد موظفين دوليين إلى ثلاثة مكاتب ميدانية في دارفور وإنشاء قدرات تشغيلية مضمونة. وأسهمت هذه الإجراءات المتخذة في موعدها، بصورة ملحوظة، في الاستجابة الشاملة في دارفور. ونظرا لأن العديد من المشروعات الميدانية قد تحققت بتمويل من السياسة الزراعية المشتركة في المجموعة الأوروبية في عام 2004، وخطة العمل للسودان 2005، بما في ذلك التعويض عن وسائل الإنتاج وتقديم الدعم، للحيلولة دون فقدان المزيد من الماشية، التي تمثل أداة أساسية لسبل المعيشة والأمن الغذائي، فإن السلف المتعلقة بإنشاء وحدات تنسيق الطوارئ (تكاليف العاملين) في منطقة دارفور، قد تم استردادها جزئيا إلى الصندوق الخاص. كذلك فإن الأموال المتبقية التي قدمت سلفة لضمان الحد الأدنى من الأمان والأمن التشغيليين (263 114 دولارا) فسوف يتم تسديدها من بقية المشروعات قيد التنفيذ في الإقليم. وقد زار الممثلان الدائمان لكندا والولايات المتحدة لدى المنظمة منطقة دارفور، وامتدحا أهمية وفعالية تدخلات المنظمة في المنطقة.

15 – **حملة مكافحة الجراد الصحراوي.** استخدمت الحملة الصندوق الخاص لتغطية العديد من الأنشطة، بما في ذلك الإيفاد العاجل لمسؤول الاتصال والمعلومات إلى وحدة تنسيق الطوارئ في داكار، مع انتظار تأكيد من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتخصيص جزء من أموالها لمشروع إقليمي لمكافحة الجراد لفائدة وحدة تنسيق الطوارئ. وقد سهّل إيفاد موظف الاتصال في الموعد المناسب في تعبئة الأموال استجابة إلى نداء المنظمة، وأدى إلى إقامة علاقات أفضل مع الجهات المانحة ووسائط الإعلام. وقد تم إنفاق 486 15 دولارا لهذا الغرض، وجرى استردادها عند تحصيل الأموال من الجهات المانحة. كذلك موّل الصندوق بعثة لتقدير الإمدادات المحصولية والغذائية في بلدان السهل في أكتوبر/تشرين الأول 2004، ركزت على حالة الأمن الغذائي وتأثير الجراد الصحراوي في الإقليم. وتم إنفاق 303 84 دولارات لأغراض هذه البعثات، وجرى استرداد هذه التكاليف من ثلاثة مشروعات.

16 – **مراقبة التغذية في الصومال.** لا تزال مستويات سوء التغذية والوفيات في الصومال مرتفعة بصورة مطردة وملحوظة. وقد تمكن مشروع مراقبة التغذية الذي يموله مكتب المساعدة الإنمائية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمقاييس البدنية، وذلك اعتمادا على المسوحات والتقييمات من خلال المرافق الصحية ومراقبة المواقع المحروسة وبرامج التغذية الانتقائية. وعندما واجه مكتب المساعدة الإنمائية المذكور تأخيرا في توفير الموارد للتجديد المقرر للمشروع، وفّر التمويل المقدم من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء مبلغ 000 50 دولار، وهو ما كان ضروريا لسد فجوة التمويل، مما سمح بالاستمرار الميسر لأنشطة المشروع. وتم تسديد السلفة للصندوق الخاص في أعقاب استلام أموال من مكتب المساعدة الإنمائية. وإن إنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية في البلاد، التي بقيت بدون حكومة رسمية لأكثر من أربعة عشر عاما، أبرز أهمية أنشطة الغوث والإحياء التي تقوم بها المنظمة. وهكذا فإن توفير سلفة بمقدار 000 50 دولار من الصندوق الخاص، سمح بالإسراع في تعيين منسق رئيسي للطوارئ يعمل أيضا كممثل بالوكالة للمنظمة في الصومال. أما الاسترداد للصندوق الخاص، فلا يزال أمرا معلقا.

17 – **مندناو، الفلبين.** نظر لاستمرار النزاع المسلح، فقد عانت التنمية الزراعية من مصاعب، الأمر الذي سبب انعدام الأمن الغذائي والفقر فيما بين سكان مندناو. وموّلت حكومة اليابان عملية الإحياء الطارئة لسبل المعيشة الزراعية

للمزارعين المحرومين والنازحين العائدين في مندناو. وقد تم إقرار المساهمة في وقت وشيك من نهاية السنة المالية في اليابان، وتم إعداد المشروع خلال فترة وجيزة جدا. واستخدم دعم الصندوق الخاص للقيام، بصورة عاجلة، بإجراء تقييم للاحتياجات وإعداد وثيقة كاملة للمشروع. وفي هذه الحالة، فقد كانت السلفة المقدمة من الصندوق الخاص أساسية لتمكين المنظمة من اتخاذ الترتيبات بسرعة لإعداد وثيقة للمشروع حظيت بالقبول من جانب الجهات المانحة. وكانت النتيجة إيجابية، حيث أن اليابان وافقت بالتالي على المشروع وتمويله بنحو 1.8 مليون دولار.

18 – **الغوث من الكوارث في كوت ديفوار.** في أعقاب انتشار الاضطرابات في كوت ديفوار، أنشأ قسم عمليات الطوارئ والإحياء وحدة لتنسيق الطوارئ في أبريل/نيسان 2003. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، غادر ممثل المنظمة البلاد وتراجعت مقدرة المنظمة على المشاركة في اجتماعات الجهات المانحة والاجتماعات للأغراض الإنسانية، الأمر الذي أعاق استجابة المنظمة. واعتمادا على الأموال من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء، قام قسم عمليات الطوارئ والإحياء مجددا بتعزيز وحدة تنسيق الطوارئ بتعيين منسّق رئيسي للطوارئ في يوليو/تموز 2004. وفي الوقت الراهن، فإن فريق الطوارئ التابع للمنظمة مزوّد بكامل الموظفين، ويساعده فريق من الاقتصاديين الزراعيين المحليين وسائر العاملين في المشروع. وأوفدت وحدة تنسيق الطوارئ عددا من بعثات تقييم الأمن الغذائي تكون أساسا للعمل في هذا القطاع، وهي مسؤولة عن تنسيق الأنشطة في القطاع الزراعي. وعبّأ المنسّق الأموال من بلجيكا والسويد والولايات المتحدة للأنشطة الزراعية في مناطق البلاد التي تضررت من النزاعات.

19 – **بوركينا فاسو.** في عام 2004، تضررت عدة بلدان في غرب أفريقيا من غزو الجراد ومن الجفاف. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أوفدت المنظمة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، بعثة مشتركة لتقدير الإمدادات المحصولية والغذائية، ولتقييم الاحتياجات الملحة في القطاع الزراعي، فقد تم تعيين خبير استشاري بتمويل من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء.

20 – **جمهورية أفريقيا الوسطى.** في أكتوبر/تشرين الأول 2004، كان هناك احتمال ظهور مشكلة خطيرة تتعلق بصحة الحيوان في المناطق الحدودية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي استلزمت اهتماما وتقييما عاجلين لدرء مشكلة ربما يتسع نطاقها لتشمل الإقليم أو القارة بأكملها. وأصدر قسم عمليات الطوارئ والإحياء تحذيرا ينبه إلى المخاوف الخطيرة حول الظروف الصحية لقطعان الأبقار وغيرها من الماشية (فرس النهر والجاموس) في شمال شرق وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة لغربي السودان (جنوب دارفور) وتشاد. وقد اعتادت هذه المنطقة على استقبال انتقال أعداد كبيرة من قطعان الأبقار وغيرها من الماشية من السودان خلال موسم الأمطار لأغراض الرعي. ونظرا للأحداث الأخيرة في دارفور، فقد ظل الرعاة السودانيون ضمن حدود جمهورية أفريقيا الوسطى مع قطعانهم، حيث يبدو أن الحيوانات قد تضررت بشدة من مختلف الأمراض والطفيليات (للتريبانوزوما وغيرها من الأمراض المعدية العابرة للحدود). وقد أدى هذا إلى تدمير خطير في سبل معيشة السكان وخلق صدامات بين اللاجئين السودانيين والمجتمعات المحلية المضيفة. وأوصت إدارة صحة الحيوان في المنظمة، في ضوء خطورة الأمراض المبلّغ عنها، بإيفاد بعثة بصورة عاجلة، قام بها أخصائي دولي بتمويل من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء.

21 – **غينيا–بيساو.** في 22 أبريل/نيسان 2005، صرح وزيرا الصحة والزراعة بأن منطقة أويو قد تضررت بوباء الأنتراكس، وطالبا بتقديم دعم دولي عاجل لتنفيذ حملة طارئة للقاح لمكافحة هذا الوباء الذي أصاب الماشية. وحتى نهاية أبريل/نيسان 2005، أشارت التقارير إلى إصابة نحو 80 شخصا بمرض الأنتراكس، بمن فيهم 13 عولجوا في المستشفيات، فضلا عن أربع وفيات. كذلك أشارت التقارير إلى نفوق 126 بقرة في 12 قرية أصيبت بهذا الوباء. وإن الافتقار إلى الوعي المحلي فيما يتعلق بخطورة الأنتراكس على الصحة العمومية قد أدى إلى تفاقم خطر انتشار المرض. ويعتمد اقتصاد منطقة أويو في قسم كبير منه على الإنتاج الحيواني لدى مزارعي الكفاف. وتقدمت حكومة غينيا–بيساو بصورة رسمية بطلب إلى المنظمة للمساعدة في مكافحة انتشار هذا الوباء. وأوصت إدارة صحة الحيوان في المنظمة بأن يقوم مسؤول مجموعة الأمراض المعدية في إمبريس بإجراء تقييم سريع لحالة الأنتراكس في غينيا–بيساو تمهيدا لتقديم المساعدات الفنية الممكنة. ولذا، فقد أوفدت بعثة (26 مايو/أيار إلى 4 يونيو/حزيران 2005) بتمويل من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء.

22 – **توغو.** أدت الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في توغو في 24 أبريل/نيسان 2005 إلى نزوح أكثر من 000 32 لاجئ إلى البلدان المجاورة، فضلا عن نزوح آلاف السكان داخل توغو نفسها. ولتقييم الأوضاع الإنسانية في القطاع الزراعي، فقد طلب قسم عمليات الطوارئ والإحياء أن يقوم ممثل المنظمة بتعيين استشاري محلي لإعداد تقدير بالاحتياجات وموّل الصندوق الخاص تكاليف هذه العملية.

23 – وفي تقرير الدورة الثامنة بعد المائة للجنة، أعرب البعض عن قلقهم إزاء أن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء يجب استخدامه على نحو أوسع للاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة بدلا من الأزمات طويلة الأمد. ومع أن حالات الطوارئ الجديدة والمتكررة تستلزم مساعدات خارجية استثنائية، سوف تستمر بالفعل تعتمد على ما تقدمه المنظمة باستخدام الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أنه، في جميع الحالات، فإن مساهمة الصندوق الخاص في استجابة المنظمة كانت دائما ذات طابع قصير الأجل وتحفيزي. ومعظم المساهمات للمتضررين كانت إحلالا، لمرة واحدة، لوسائل الإنتاج (معدات الصيد)، والسلع اللازمة لاستبدال المدخلات الزراعية الضائعة أو التالفة (البذور والمعدات) أو المساعدات الفنية لاستعادة سبل المعيشة في ظل ظروف شديدة الصعوبة. وباستثناء استخدام الأموال لإنشاء وحدات تنسيق الطوارئ، ولتقدير الاحتياجات التي سوف تتواصل، فإن المصروفات قد تم تسديدها بسرعة. أما المبالغ المستحقة فهي قاصرة على حالات الطوارئ الحديثة.

خامسا – الخلاصة

24 – لقد برهن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء، خلال السنة الأولى من عمله في 2004 و2005، على دوره التحفيزي في تمكين المنظمة من الاضطلاع بدور رئيسي في إيفاد موظفين فنيين ومنسقين وتنفيذ عمليات على نحو مبكر ومرن، الأمر الذي أفضى إلى تعبئة أوسع لموارد من خارج الميزانية لحماية سبل المعيشة وانتعاشها بصورة مبكرة، وتحقيق الاعتماد على الذات في حالات الطوارئ المفاجئة والممتدة، حيث يمكن حدوث

تغيرات غير متوقعة. وفوق ذلك كله، فهو أمر إيجابي بشأن معيشة ومصير أولئك المتضررين من الكوارث والنزاعات. وبخصوص الجهات المانحة، فإن هذا الصندوق ذو مردودية من حيث تقليل تكاليف صفقاتها وأعباء تمويل المعونة الغذائية لأجل أطول من اللازم.

25 – وأسهم العديد من الجهات المانحة بتقديم أموال مهمة للاستجابة لكارثة تسونامي من خلال الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء. وقررت جهات مانحة أخرى دعمها لهذا المفهوم. وهذا يحظى بترحيب كبير، ذلك لأن هذا الصندوق الخاص يستلزم دعما مستمرا من الجهات المانحة لتعزيز نجاحه. وفي بعض الأحيان، قد يظهر أحد الجهات المانحة التزاما ثابتا بتمويل مشروع، ويشرع في اتخاذ إجراءات لعقد الاتفاق، لكنه قد يصبح محبطا، نظرا لأن المنظمة لا يفوّض لها بشراء المدخلات حتى يتم التأكيد، كتابة، على مساهمة الجهة المانحة. ومن جهة أخرى، فإن المساهمات المقدمة وغير المخصصة كليا، مطلوبة للتأكد من أن الصندوق الخاص يوفر المرونة للاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة التي تستلزم مساعدات خارجية استثنائية حيثما تحدث.

26 – قد تود اللجنة تقديم توجيهاتها حول لزوم ومحتوى التقارير المقبلة عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء.